سليم تماري*

الرؤية العثمانية لفلسطين:

الترسيم العثماني الإثنوغرافي لفلسطين وسورية**

يعرض سليم تماري في هذه المقالة وثيقة عثمانية نُشرت في سنة 1915، وهي تتضمن معلومات متفاوتة القيمة عن فلسطين في أواخر الحقبة العثمانية. واللافت في هذه الوثيقة احتواؤها خريطة عامة لفلسطين شملت مدينة صور ونهر الليطاني شمالاً، فضلاً عن أقضية نابلس وحيفا وعكا التي كانت جزءاً من ولاية بيروت حتى نهاية العهد العثماني في فلسطين. واحتوت الوثيقة، إلى ذلك، خريطة سكانية لفلسطين. والواضح أن هذه الوثيقة التي سميت "رسالة فلسطين" أو "فلسطين رسالة سي" هي تقرير استخباراتي وضعه الجيش الثامن التركي عن أحوال فلسطين لاستعماله مستنداً طوبوغرافياً يلبي الحاجات العسكرية العثمانية في بلاد الشام. وتكمن أهمية هذه الرسالة التي وُضعت قبل نحو مئة عام في معلوماتها السكانية التفصيلية، وفي تقسيمات السكان بحسب الطائفة أو الأصول القومية، وفي تبدل حدود البلاد السورية وسناجقها المتصلة مباشرة بالباب العالي في إستانبول.

قد صرتم أمة في الأرض واحدة من آل عثمان لا عرباً ولا عجما
فلا تفرقكم أجيالكم فرقاً ولا تقسمكم أديانكم قسما
واليوم جرَّد سيف الحق صاحبه وهاجم الظلم حتى فر منهزما
تعانق الشيخ والقسيس واصطحبا من بعد ما افترقا ضدين واختصما
تآخيا في حمى الدستور واتحدا ورفرفت راية التوحيد فوقهما

(قصيدة جماهيرية نشرت في بيروت عشية إعلان دستور 1908)[(1)]

يسجل أحمد قدري، الطبيب العربي الذي كان مؤسس "المنتدى الأدبي" في إستانبول في سنة 1909 (ولاحقاً "جمعية العربية الفتاة" في سنة 1911 في باريس)، في يومياته الإستانبولية، حدثاً زعزع إيمانه بالنظام العثماني، وقدرة الدولة على المحافظة على ولاء رعاياها السوريين والعرب. وقد جرى ذلك حين كان في جولة مسائية في العاصمة السلطانية برفقة زميله في المدرسة وصديقه عوني عبد الهادي بعد أيام من إعلان الدستور الجديد في سنة 1908. كانت المدينة تغصُّ بالحشود المتحمسة التي تناقش بزوغ الحريات الجديدة وأفول الطغيان الحميدي، وكان أن مرَّ العربيان، الدمشقي والنابلسي، وكلاهما يعتبر نفسه مواطناً عثمانياً مخلصاً، بمتحدث غاضب يستقطب حشداً كبيراً. كان المتحدث، واسمه ساري بيه، وهو ضابط شاب ذو قدرة خطابية بالغة، يعدد مناقب الدستور الجديد للعامة، لكنه فجأة تحوَّل ليبدأ بمهاجمة مُوالي النظام القديم ومتزلفيه مستخدماً تعابير من شاكلة: "الخائن العربي عزت" و"الخائن أبو الهدى".[(2)] وكان المقصود، هنا، عزت باشا العابد، سكرتير السلطان الخاص، والشيخ أبو الهدى الصيادي، رجل الدين الذي شكَّل جزءاً من بطانة عبد الحميد.[(3)]

لقد أصبح من المألوف في هذه الفترة الإشارة إلى مستشاري السلطان عبد الحميد العرب بالقرود في الصحافة المعارضة في إستانبول.[(4)] وبَّخ عبد الهادي وقدري المتحدث، وتساءلا: "لماذا خُصصت الهوية العربية من رجالات عبد الحميد فيما هناك عدد أكبر بكثير من الأتراك من مناصري النظام القديم؟" من المرجح أن قدري (وليس عبد الهادي) كان غاضباً لأنه هو نفسه كان متعاطفاً مع نظام عبد الحميد. وفي موضع آخر، يلاحَظ كيف أن "جمعية الاتحاد والترقّي" خلعت "السلطان الأخير الذي اعتبر العرب إخوة في الدين، وألهم المثقفين

العرب لدعم وطنية عثمانية" لم يعد لها وجود منذ ذلك الحين.[5] وعلى امتداد الأشهر التالية، بدأ قدري يسمع إحياء لنعوت ازدرائية سابقة موجهة إلى العرب، وتستخدم تعابير، نحو: بس عرب (العرب القذرون)، سيه عرب (عرب سود)، جينغينيه عرب (عرب نَوَرْ)، وأكليسز عرب (عرب أغبياء)،[6] ويذكر أنه انزعج بصورة خاصة من هذه التعبيرات لأن والده، عبد القادر قدري، كان عقيداً في الجيش العثماني الذي قاتل ببسالة في المقاطعات الأوروبية، كما أنه عُيِّن، لاحقاً، قائداً عسكرياً في كل من بعلبك وعكا والبصرة.[7] وقد اعتبر كلاهما، هو ووالده، نفسه من أركان النظام العثماني المتعدد القوميات. ويعزو قدري نقطة التحوُّل في العلاقات العربية مع الدولة العثمانية إلى هذا الحدث وإلى التوتر العرقي المرافق الذي ظهر بعد محاولة الانقلاب في سنة 1909. وقد أدى ذلك، في رأيه، إلى إصرار العديد من الأعضاء الناشطين في الجمعيات الأدبية العربية في إستانبول على المطالبة بحكم ذاتي، ومن ثم الانفصال عن إستانبول.

كاريكاتور عبد الحميد مع مستشاريه العرب
المصدر: بالميرا بروميت، "الصحافة العثمانية الثورية"

غير أن من الواضح أن هذه التوترات الإثنية تم تصورها بأثر رجعي في ضوء الأحداث التي جرت في سورية وفلسطين في إبّان الحرب وفي أعقابها، لكن المصادر العسكرية العثمانية تروي قصة أكثر تعقيداً إن لم تكن مختلفة كلياً. وسنتناول في هذه الدراسة إحدى هذه الوثائق، وهي الكتاب العسكري السنوي لفلسطين في بداية الحرب العظمى، والمسماة "رسالة فلسطين".

"فلسطين رسالة سي" *(Filastin Risalesi)* (نشرت في المطبعة العسكرية بالقدس في سنة 1331 عثماني/1913م) هي وثيقة مذهلة تخفي بقدر ما تكشف. فما يبدو ظاهرياً دليلاً عسكرياً (manual) للجنود، ظهر في طبعة محدودة لضباط "القوات الخاصة" في فيلق الجيش الثامن، هو، أساساً، مسح جغرافي وديموغرافي للإقليم الذي شكّل الخاصرة الجنوبية لمسرح العمليات العسكرية في الحرب العالمية الأولى. فهذه "الرسالة" تحتوي على جداول إحصائية، وخرائط طوبوغرافية، وإثنوغرافيا لفلسطين، لكنها تحتوي، أيضاً، على مكوِّنين استثنائيين آخرين يُظهران الطريقة التي نُظر من خلالها إلى فلسطين وسورية من إستانبول، ومن القيادة العثمانية الجديدة في أعقاب الثورة الدستورية في سنة 1908. المكوِّن الأول هو خريطة عامة للبلاد تمتد فيها الحدود إلى أبعد من تخوم متصرفية القدس التي كانت، إلى حينه، الحدود المعرّفة لفلسطين، بينما تشتمل الحدود الشمالية لهذه الخريطة على مدينة صور ونهر الليطاني. وبذا، تكون شملت الجليل بكامله وأجزاء من الجنوب اللبناني، وكذلك أقضية نابلس وحيفا وعكا، التي كانت كلها جزءاً من ولاية بيروت حتى نهاية الحرب.

أمّا المكوِّن الاستثنائي الآخر لـ "الرسالة"، فهو خريطة سكانية تعرِّف سكان فلسطين وسورية الساحلية بحسب الهوية العرقية والطائفية والملّية. وعلى عكس ما يمكن توقُّعه في ضوء التطورات المرافقة للحرب العظمى، فإن سكان سورية وجنوب الأناضول ليسوا مقسمين بحسب الجنسية، أو الجماعة اللغوية، أو الانتماء الديني، وإنما بمزيج استيهامي من الهويات القومية والطائفية. فجنوب الأناضول مقسم بين الأتراك والتركمان (غرب سيواس)، ومجموعة من "الأتراك الآخرين". أمّا بلاد الشام، فكانت مقسمة بين السوريين والعرب (شرقي نهر الأردن)، بينما بقية السكان مكوّنة من أقليات عرقية ودينية تتداخل مع هذه التصنيفات القومية: الموارنة؛ الدروز؛ اليهود؛ الأورثوذكس (الروم)؛ الإسماعيليون؛ المتاولة؛ النصيريون. وثمة مجموعة أُخرى كانت موزعة في فلسطين، هي: عرب كولي (العرب الريفيون)، ودروز كولي (الدروز الريفيون). ونحن هنا، سنناقش السياق السياسي لهذا الترسيم الاجتماعي.

فلسطين وسورية بين جمال الكبير وجمال الصغير

أصدر فيلق الجيش الثامن "رسالة فلسطين"، وهي موجهة إلى ضباطه وقادته. وكان الجيش الثامن، في معظم تاريخه، يسيطر عليه جمال باشا المرسيني، الذي خلف أحمد جمال باشا (الكبير) في قيادة الجيش الرابع في أعقاب هزيمة القوات العثمانية في السويس. وكان تاريخ فلسطين وسورية، في إبان الحرب، مسيطراً عليه من هذين الشخصين: الأول لحربه الشرسة ضد القوميين العرب، والثاني، لمحاولته تدارك الخراب في العلاقات العربية – التركية التي أحدثتها "حملة

الترويع" التي شنَّها جمال باشا. وبالإضافة إلى هذين الجمالين، فقد تشكلت قيادة القوات العثمانية في فلسطين من ثلاثة ضباط ألمان برتبة فريق أول ملحقين بالقيادة العثمانية، وهم: فريدريك كريس فون كريسنتين الذي قاد الجيش الثامن في سنة 1917 (مع جواد باشا)؛ أوتو ليمان فون ساندرس الذي كان قائد الجيش الأول في غاليبولي؛ إريك فون فالكينهاين. إن تشكيل مجموعة "الصاعقة" في أيار/مايو 1917 بدمج الجيش الرابع والسابع والثامن (وكذلك مجموعة آسيا الألمانية)، كان يهدف إلى إنقاذ الوضع وتحاشي الهزيمة في فلسطين. وهنا، كانت قيادة قوات الصاعقة التي تشكلت آنذاك (يلديرم بالتركية تعني "صعقة الرعد") مشتركة بين أوتو فون ساندرس وإريك فون فالكينهاين. وكان مصطفى كمال باشا (أتاتورك لاحقاً) هو من قاد انسحاب قوات الصاعقة من جنوب فلسطين عندما بدأت الجبهة بالانهيار.[8]

استلم أحمد جمال قيادة الجيش الرابع من المشير زكي باشا الحلبي في تشرين الثاني/نوفمبر 1914، وأسس مقراً له في دمشق، لينتقل في السنة التالية إلى جبل الزيتون في القدس. وكان جمال اشتهر في أوساط النخبة السياسية ـــ العسكرية الجديدة قبل المجيء إلى فلسطين، إذ بدأ اسمه يتألق بعد تمرد سنة 1909 عندما انضم إلى جيش التدخل لقمع حركة الاسترداد الحميدية.[9] وكحاكمٍ لأضنة، كُلِّف قمع "الثورات الأرمنية" في المنطقة. وفي سنة 1911 عُيِّن حاكماً لبغداد، ومرة أُخرى للتعامل مع المتمردين القبليين العرب، وانضم لاحقاً إلى القوات العثمانية في حرب البلقان وتمت ترقيته إلى رتبة عقيد. وفي سنة 1913 كان ضمن القيادة الداخلية لتركيا الفتاة التي أتت بـ "جمعية الاتحاد والترقي" إلى الحكم في انقلاب كانون الثاني/يناير الذي أطاح الحكومة. كما تم تعيينه حاكماً لإستانبول حيث ساهم في قمع المعارضة للحزب الحاكم.[10] وتمت ترقيته قبيل الحرب إلى رتبة فريق أول وتعيينه وزيراً للبحرية، وهو المنصب الذي احتفظ به لمعظم ما تبقى من حياته السياسية. عُرف جمال، قبل الحرب، بتعاطفه مع الفرنسيين، وقد عقد بعض المحادثات معهم نيابة عن حكومة "جمعية الاتحاد والترقي" بحثاً عن تحالف، لكنه اضطر في نهاية المطاف إلى مشاركة أنور وطلعت باشا في استكمال التحالف العثماني ـــ الألماني.

بعيد إعلان الحرب بقليل عُيِّن جمال في تشرين الثاني/نوفمبر 1914 قائداً للجيش الرابع في سورية، وكان معروفاً آنذاك بأن "له باعاً في معالجة السكان العرب" بعد إسكات التمردات القبلية في العراق. وحين وصل إلى دمشق، استقبله السوريون بحفاوة. وهنا، يصف أحمد قدري، القائد في "جمعية العربية الفتاة" والضابط الطبيب في الجيش الرابع، تطور علاقات جمال مع العرب، ويقتبس من خطابه الأول في ساحة المسجد الأموي في دمشق: "ليس ثمة من خلاف بين الأتراك والعرب في هذا الصراع. فإمّا أن ننتصر سوية أو نسقط سوية." غير أن سلسلة من الأحداث خلال الحرب أدت إلى تدهور علاقاته وعلاقات "جمعية الاتحاد والترقي" مع السكان المحليين، إذ بدأ حملة القمع ضد التيارات القومية، وكان العامل الحاسم هو فشل حملة السويس الثانية، وتصوُّر جمال أن الجنود السوريين غير جديرين بالثقة، على الرغم من استبسالهم في الدفاع عن جناق قلعة في معارك الدردنيل.[11] لكن الحدثين المباشرين كانا: اعتراضه الدعاية الانفصالية التي كان يروجها "حزب اللامركزية الإدارية العثماني"، والصادرة عن القاهرة؛ الأخبار أن الشريف حسين كان يجري مفاوضات سرية مع البريطانيين من وراء ظهره.[12] وكان ثمة كثير من التدخلات من الأمير فيصل مع أنور وطلعت باشا أدّت إلى تحسين العلاقة مع جمال والقيادة العثمانية، لكن لفترة موقتة.[13]

وكان أحد عوامل هذه التذبذبات هو وجود العديد من الفصائل المتنافسة بشأن السلطة في صفوف "جمعية الاتحاد والترقي"، وأصبح هذا جلياً قبيل الحرب وفي أثنائها مع إنشاء التشكيلات المخصوصة (القوات الخاصة) في سنة 1911 بقيادة أنور باشا، وأساساً لمحاربة الاحتلال الإيطالي في ليبيا. وتطورت التشكيلات المخصوصة في سنة 1913 لتصبح وحدة استخبارات تابعة فقط لوزارة الحربية من أجل قتال الحركات الانفصالية في الإمبراطورية. فخلال أعوام الحرب كان لكل عضو في الحكومة الثلاثية لـ "الاتحاد والترقي" (أنور، وطلعت، وجمال) تشكيلاته المخصوصة المنفصلة.[14] وقد استخدم جمال، بصورة خاصة، هذا الجهاز الأمني لمحاربة الانفصاليين العرب، والمعارضة الداخلية في سورية وفلسطين،[15] لكنه حاول، كذلك، أن يوجد دائرة من المناصرين اشتملت على كل من: أسعد الشقيري ـــ مفتي عكا؛ الأمير شكيب أرسلان؛ الشيخ عبد العزيز شاويش ـــ رئيس الكلية

الصلاحية؛ عبد الرحمن اليوسف – مدير إمارة الحج.[16] وتمثلت مهمة هؤلاء في إطلاق حملة تعبئة إسلامية للحرب، مع تبرير قمع المعارضين للحرب، والمشاعر الانفصالية. وهنا، تلقّى جمال دعماً كاملاً لحملته في التعبئة الإسلامية من قيادة "جمعية الاتحاد والترقي"، والألمان الذين أداروا حملتهم الخاصة من الفعاليات الجهادية.[17] ويُعتبر كتاب تلمان لودكه: "جهاد مصنوع في ألمانيا" سجلاً شاملاً ومتعمقاً للدور الألماني في هذه الحملة، كما أنه يُظهر حماسة بين الألمان تتجاوز إلى حد بعيد مقاصد القيادة العثمانية.[18]

أمّا على صعيد الحملة المناوئة للعرب، فقد بدا كأن جمال يتصرف بمفرده، وفي بعض الأحيان في صراع مع أنور وطلعت. وبهذا الصدد، يقتبس دروزة من مذكرات عزيز بيك، رئيس الاستخبارات العثمانية في دمشق في أعوام الحرب، كي يؤكد هذا الانحراف.[19] فهو يبين كيف أن حملة جمال العنيفة ضد الجناح العربي من "حزب اللامركزية الإدارية" (الذي كان، في برنامجه وأفعاله، بعيداً كل البعد عن تبني فكرة انفصال الأقاليم العربية عن إستانبول) كانت بسبب تحالف هذا الحزب مع "حزب الحرية والائتلاف" (التركي في أغلبيته)، عندما قام هذا الأخير بانقلاب ناجح لفترة وجيزة ضد حكومة "جمعية الاتحاد والترقي". وعندما نجح الاتحاديون في استعادة حكمهم بدأ جمال حملته ضد حركات الحكم الذاتي التي رأى فيها بذوراً "انفصالية عربية" بصورة خاصة.[20]

لقد تركت ديكتاتورية أحمد جمال في سورية أثراً دائماً في علاقة السكان بإستانبول. والمؤرخ التركي حسن كيالي، الذي درس الوثائق الداخلية لقيادة "جمعية الاتحاد والترقي"، يرى أن إجراءات جمال المتطرفة ضد الحركة القومية (كإعدامات بيروت ودمشق، والإبعاد الجماعي للعناصر "العدائية" من المناطق الساحلية في سورية إلى الأناضول) لم تكن مدعومة بالضرورة من قيادة الجمعية. ويؤكد كيالي، بصورة خاصة، أن حملة التتريك التي تمت مأسستها على يد جمال في المدارس الحكومية وكليات التعليم العالي في فلسطين وسورية، إنما كانت تهدف إلى مركزة النظام الجديد وتحديثه، ولم تكن موجهة بصورة خاصة ضد التيار القومي العربي.[21] وهنا، يمكن الإشارة إلى أنه كان ثمة شائعات تُروِّج أن جمال كان يجري محادثات سرية لإيجاد وضع خاص للأقاليم العربية ضمن فدرالية أناضولية – سورية في فترة ما بعد الحرب.[22] وعلى الرغم من ذلك، فإن الضرر الذي ولّدته حملة القمع النظامية على يد جمال، كان بالغ الاتساع وعلى نحو يصعب إنقاذه، وقد أحدث ذلك قطيعة مع الحكم العثماني إلى حد أن السكان السوريين بدأوا بالربط بين الكوارث الطبيعية (كالمجاعة، والأمراض، وهجوم الجراد) وبين سياسات جمال و(من خلاله) الحكومة المركزية.

عندما استقال جمال في نهاية المطاف، في أيلول/سبتمبر 1917، من منصبه في الجبهة الجنوبية (ظاهرياً في إثر خلافات مع فالكينهاين بشأن حرب السويس)، سنحت الفرصة لاستبداله بجمال باشا المرسيني (الصغير) قائداً للجيش الرابع. وقد قاد هذا الأخير فيلق الجيش الثامن، وأخذ القيادة من أحمد جمال، وحارب في فلسطين وسورية وشرق الأردن حتى نهاية الحرب. وحين نُشرت "رسالة فلسطين" كان المرسيني في القيادة، لكن كوننا لا نعرف متى ومَن أمر بإصدارها، فإن من المرجح جداً أنها تحمل بصمة فالكينهاين، وساندرس، وأحمد جمال باشا أيضاً، بالإضافة إلى جمال المرسيني.

دليل عسكري أم تقرير أمني؟

يمكن مقارنة "رسالة فلسطين"، كدليل عسكري، بمجموعتين أُخريين من "الدراسات الاستراتيجية": الأولى، هي تلك الأدلة العسكرية التي أصدرتها قوات الحلفاء في أثناء الحرب لمساعدة ضباطها في التحكم في تحركاتهم في مناطق العدو في الأقاليم السورية؛ الثانية، هي كتب الرحلات إلى الأراضي المقدسة، والتي هدفت إلى تعريف الحجاج والزوار بطرق الشرق وعاداته. ولعل من الأمثلة الجيدة للنوع الأول هي: "دليل سورية وفلسطين" الصادر عن استخبارات البحرية البريطانية في سنة 1915، والذي أعيدت طباعته سنوياً بعد الغزو البريطاني لسورية وفلسطين.[23] مثال آخر هو كتاب هاري لوك: "دليل فلسطين" الذي صدر غداة بداية الانتداب.[24] وقد أصبح لوك لاحقاً نائب حاكم القدس مباشرة بعد الاحتلال البريطاني لفلسطين.[25] واشتمل كلا الكتابين على بيانات أساسية تاريخية، وجغرافية، وديموغرافية، علاوة على خرائط ورسومات للبلد، كما أن الكتاب الأخير يشتمل على معلومات عملية عن المواصلات، والأسعار، والاحتياطات الصحية في

البلد، لأن هذا الكتاب يتوجه إلى الزائر المدني أيضاً. لكن الخريطة الإثنوغرافية هي ميزة خاصة بـ "رسالة فلسطين". أمّا على صعيد النوع الآخر، وهو كتب الرحلات إلى الأراضي المقدسة، فلدينا مصدران يبدو أنهما توفرا لمؤلفي "رسالة فلسطين"، ولا سيما القسم الخاص بأنواع السكان وتوزيعهم: الأول، كتاب جوسان "عادات وتقاليد البلاد العربية في بلاد موآب" (1909)، والثاني كتاب هاري لوك: "دليل فلسطين" الذي ذكر سابقاً.[26]

وإذا ما نُظر إلى "رسالة فلسطين" على صعيد التعريف بالمجموعات السكانية المحلية في فلسطين، فإن لها معادلاً بريطانياً هو سلسلة التقارير الاستخباراتية التي أعدها الجيش البريطاني في مصر خلال أعوام الحرب، وهي تشتمل على: "الوضع الاقتصادي والسياسي في غربي الأردن" الذي أعدته وزارة الحرب في سنة 1918، و"التقارير الاستخباراتية" التي أعدتها قيادة البحرية في القاهرة.[27] ويستنتج محسن محمد صالح، الذي أجرى مسحاً شاملاً لهذه التقارير الاستخباراتية، أن الفلسطينيين كانوا منقسمين في مشاعرهم تجاه قوات الحلفاء الآخذة في الاقتراب، لكن على الرغم من ذلك كان ثمة كثير من الدعم للعثمانيين، حتى في أواخر أيام الحرب. أمّا على صعيد ترحيب الناس بالاحتلال البريطاني لفلسطين، فكان مبنياً، إلى حد بعيد، على تحالف البريطانيين مع قوات الشريف حسين، ومع القوميين السوريين، وعلى الوعد بإقامة مملكة عربية متحدة بعد الحرب تضم الألوية الجنوبية لسورية (أي فلسطين).[28] ومع أن التقديرات العثمانية والبريطانية الموجودة في "رسالة فلسطين"، وتقارير وزارة الحرب البريطانية عن السكان المحليين قُصد منها خدمة أهداف عسكرية (كإرشاد الجنود، والتقدير الاستخباراتي في أوقات الحرب، والولاءات أو العداوات المحتملة من جانب سكان البلد الأصليين)، إلاّ إنه كان ثمة فرقان واضحان بينهما. فعلى نحو مغاير للتقارير البريطانية، فإن "رسالة فلسطين" كُتبت على شكل مونوغراف عن السكان المحليين الذين نُظر إليهم بوضوح كرعايا عثمانيين لا كسكان أجانب. وعلى سبيل المثال، فإن المسح السكاني الذي أجري في فلسطين اشتمل على ملاحظات بشأن الأقليات المحلية والمجموعات التي ظهرت في تكوينات متعددة في سورية بكاملها، وفي أجزاء كبرى من الأناضول.

شمال فلسطين في خريطة "فلسطين رسالة سي"، إصدار الجيش العثماني الثامن، القدس: المطبعة العسكرية، 1915

وعلى الرغم من ذلك، فإن كثيراً من المسوح في "رسالة فلسطين" يتركز على بيانات جغرافية وديموغرافية تعكس الأدلة الأوروبية بشأن فلسطين، في حين أن الأجزاء الطوبوغرافية تستند إلى بيانات يمكن أن توجد في مسوح الأراضي المقدسة، وهي تستخدم لغة وإحالات شائعة في هذه الأدلة، بما فيها العديد من الإشارات الموجودة في الكتاب المقدس إلى الأماكن المقدسة. إن مسح التاريخ الفلسطيني بصورة خاصة يتكئ على قراءة انتقائية لـ "أحداث رئيسية"، أكانت احتلالات أم فتوحات: كنعانية؛ فلسطينية؛ عبرية؛ بابلية؛ عربية؛ إسلامية. ولعله من اللافت أن المنشورات العثمانية تستخدم هنا مفردتَي "فتح" أو "احتلال" للإشارة إلى تعاقب هذه الأنظمة كلها، بما في ذلك الغزو العثماني لفلسطين على يد السلطان سليم في سنة 1517. غير أن الاستثناء الوحيد هو استخدام تعبير "تحرير" صلاح الدين للأراضي المقدسة في سنة 1187.[29] وفيما يتعلق بالجماعات الدينية، فإن المؤلف يركز بشكل كبير على أقليات متعددة (الدروز؛ اليهود؛ المسيحيون على تعدد طوائفهم؛ المتاولة؛ النصيريون)، في حين أن هناك أقليات سورية، متضمنة في النقاش بشأن فلسطين، وهنا، ينقسم اليهود إلى أصليين (وهم المتحدثون بالعربية)، ومهاجرين من شرق أوروبا (وهم الناطقون بالييديشية وبلغاتهم الأصلية).[30]

ويتضح الجانب العسكري من هذه الوثيقة على نحو خاص، حين تتم مناقشة طوبوغرافية البلد، إذ تبرز فكرتان مركزيتان هما: سهولة الوصول إلى شبكات الطرق، ووجود مصادر المياه للقوات المسلحة. فعلى سبيل المثال، جرى تسجيل مواقع توفر مصادر مياه كافية لفرقة عسكرية في جوار كل من: يازور؛ وادي حنين (الرملة)؛ أسدود؛ المجدل؛ غزة؛[31] وفي الشمال، أدرج المؤلفون مناطق مثل عرعرة واللجون.[32] أمّا في المركز، فقد تم إدراج مواقع، مثل طولكرم ودير شرف كأماكن تحتوي مياهاً تكفي لفيلق جيش كامل (لواء)، بينما أُدرجت منطقة القدس كموقع فقير جداً بمصادر المياه، ولذا يجدر تجنبه.[33] هذا، وقد جرى إيلاء حالات الطرق اهتماماً مفصلاً، إذ كانت

محاور الطرقات التي تستخدمها فرق الجيش الآلية مدرجة على النحو التالي: محور حيفا – الناصرة؛ محور طولكرم – نابلس؛ محور يافا – القدس.[34] أمّا طرقات زيتا وعرابة وجنين، فسُجلت كطرقات تصلح للوحدات التي تستخدم الدواب. غير أن ثمة قائمة أُخرى للطرق الاستراتيجية، لكنها وعرة وغير صالحة لاستخدام الفرق الآلية، مثل طريق عكا – صفد.[35] أمّا اللطرون والنبي صموئيل، فجرى إدراجهما كأماكن استراتيجية للمراقبة.[36] هذا، وقد جرى تحديث المعلومات بشأن الطرقات التي هي في قيد التدشين أو التحسين، مثل: طريقي جولس – اللطرون ويافا – القدس، حيث أقيم 17 مركزاً عسكرياً بإشراف ثريا باشا متصرف القدس.[37]

ومقارنة بذلك، فإن تقارير وزارة الحرب البريطانية تفتقر إلى الترسيمات الإثنوغرافية والطوبوغرافية التي نجدها في الوثائق العثمانية، فالمعيار الأساسي للتخمين في المنطقة الفلسطينية هنا كان درجة الاعتماد على السكان المحليين وتقبلهم للوجود البريطاني، إذ ثمة مئة قرية مشمولة في المسح تم وصفها إمّا قرى "ودِّية للغاية"، أو "ودِّية"، أو "خليطة"، وإمّا "غير ودِّية"، أو "عدوانية."[38] كما أن بعض البلدات، مثل قلقيلية وصفورية، أُفردت ووُصفت بأنها "متطرفة وعدوانية". وعلى الرغم من ميل هذه التقارير إلى تصوير السكان المسيحيين أنهم "الأكثر وديَّة"، فإن ثمة بعض الاستثناءات المهمة. فسكان عكا، وطبرية، والعفولة (وسكان هذه الأخيرة كانوا يهوداً في معظمهم) وصفوا بأنهم "لا يُعتمد عليهم"، وفي حالة عكا بأنهم "عدوانيون" (ربما لسيطرة سياسات الشيخ أسعد الشقيري الموالي للعثمانيين على المدينة). أمّا الناصرة، وحيفا، وعنبتا، وكفر كنّا، فاعتُبرت إمّا "وديَّة"، وإمّا "وديَّة للغاية".[39]

إن معظم التقارير يتمحور أيضاً حول وصف الفئات الاجتماعية، والعائلات، وحتى الأفراد القياديين، انطلاقاً من انتماءاتهم وولاءاتهم السياسية، فعلى غرار عكا، وصفت نابلس بأنها مدينة ذات مشاعر موالية للعثمانيين ومعادية للبريطانيين. ويذكر التقرير ضمن العائلات المعادية، عائلات: عاشور؛ طوقان؛ الفاهوم (من الناصرة)؛ عباس؛ أبو حماد، بينما ذُكر من العائلات الموالية للبريطانيين، عائلات: حجاوي؛ عبد الهادي؛ الداري. وعلى سبيل المثال، وصف آل عبد الهادي بأنهم ذوو نفوذ، ومعتدلون في آرائهم، ومحنّكون، لكنهم، أيضاً، "قساة تجاه الفلاحين الذين يكرهونهم."[40] أمّا حيفا وجنين، فوصفتا كمدينتين معاديتين للأتراك، والعداء في حالة جنين كان سببه دعم أهلها للثوار العرب في أعقاب إعدام سليم عبد الهادي، شقيق حاكم جنين، على يد أحمد جمال باشا في سنة 1915.

وعليه، فإن محسن صالح محق في اقتراحه أن معظم هذه التقديرات كان مبنياً على تقارير استخباراتية من مخبرين محليين، ولذا كان غير موثوقاً به. غير أن من المرجح أن تلك التقارير كانت مبنية على تقديرات فورية عابرة خلال أزمنة الحرب ومجرياتها، وهنا، يلجأ محسن صالح إلى مؤرخ نابلس إحسان النمر، الذي يتحدَّر من عائلة نابلسية عريقة، بحثاً عن رؤية بديلة. فالنمر يعزو كثيراً من مشاعر العداء لتركيا في سورية وفلسطين خلال الحرب، إلى السياسات الخطأ لجمال باشا، وهو يعترف للسكان المحليين بالفضل في حمل الحاكم العثماني على الانتقال إلى القوقاز. إضافة إلى ذلك، يستشهد النمر بعدد من الاجتماعات التي عُقدت في نابلس مع الحاكم العثماني فواز باشا، الذي استنكر بنود اتفاقية سايكس – بيكو وتصريح بلفور أمام الفلسطينيين، وقد جرت تظاهرات عديدة مؤيدة للعثمانيين في نابلس بعد هذه الاجتماعات. وفي إثر تعيين جمال باشا المرسيني قائداً للجيش الرابع، بدأ الفلسطينيون يتعاونون عن قرب مع القيادة العثمانية،[41] وهنا، يقول النمر إنه بعد أن عُرفت تفصيلات تصريح بلفور واتفاقية سايكس – بيكو، تطوع بضع مئات من أهالي منطقة نابلس للقتال مع القوات العثمانية، ثم يضيف النمر ملاحظة مهمة: "لقد كان هذا العامل (أي مناوئة الحكم الاستعماري الغربي)، وليس أي تعاطف مع الثورة العربية، التي بالكاد تم الإحساس بها في نابلس، هو ما حرَّك الناس للقتال ضد البريطانيين."[42] ولعله من المهم هنا ذكر أن إحسان النمر انفرد لعقود بكونه المؤرخ الفلسطيني الوحيد المناوئ للتيار القومي في قراءة تاريخ فلسطين الحديث.

ولذا، فإنه على الرغم من أن هاتين المجموعتين من التقارير، العثمانية والبريطانية، تميلان إلى الاشتمال على خلفيات لتقديرات ديموغرافية لفلسطين، وأن المقصود منهما إنما كان خدمة أغراض استخباراتية – عسكرية، فإنهما تتفاوتان من حيث صدارة الوظيفة الاستخباراتية في حالة تقارير وزارة الحرب. وبالمقارنة، فإن "رسالة

فلسطين" توفر لنا دراسة مفصلة عن الأوضاع الاجتماعية والإثنوغرافية في إقليم فلسطين تداني في اتساع منظورها "السالنامه" الإقليمية، أو كتاب محمد بهجت ورفيق التميمي: "ولاية بيروت" (1914)، وهو الدراسة التي أوكلت إليهما الإدارةُ المحلية القيام بها بشأن الأوضاع الاجتماعية لإقليم بيروت.(43)

المرسيني ينقذ سمعة العثمانيين في بلاد الشام

قوّم كثير من الكتّاب العرب المعاصرين جمال باشا المرسيني بشكل إيجابي مقارنة بأحمد جمال، ومن هؤلاء: يوسف الحكيم، قاضي اللاذقية والنائب العام؛ خليل السكاكيني الذي أفرج عنه من سجن دمشق بأمر من مرسيني باشا؛ محمد عزة دروزة؛ وقد وصف كل منهم جمال الصغير كرجل ذي سجل عسكري ناصع، و"ذي نوايا حسنة تجاه العرب".(44)

إن ارتباط جمال المرسيني بفلسطين وسورية تم تهميشه في تاريخ الحرب، مع أنه قاد فيلق الجيش الثامن في نيسان/أبريل 1914 قبل أن تعلن الحرب، وخدم في الأناضول وفلسطين. لقد نشرت "رسالة فلسطين" قيادةُ الجيش الثامن في إبان فترة حكمه في فلسطين. وبعد إعفاء أحمد جمال باشا من القيادة، في شباط/فبراير 1918، عُين المرسيني باشا قائداً للجيش الرابع في سورية وفلسطين،(45) وشهد، قريباً من نهاية الحرب، كثافة قتال كبيرة في شرق الأردن (الكرك؛ السلط؛ وادي الأردن)، وفي شمال فلسطين أيضاً. لقد كان له في كلا المنطقتين، من الأصدقاء والأعداء على حد سواء، سمعة حسنة مقارنة بسمعة جمال باشا الكبير. وهنا، تجدر الإشارة إلى أن عدداً من المثقفين العرب يشهد على الأجواء السياسية المتغيرة بعد تعيين المرسيني. فالسكاكيني، مثلاً، كان في سجن دمشق عندما تولّى المرسيني قيادة الجيش الرابع. وعليه، فإن أبواباً كثيرة من يوميات السكاكيني تصف التواصل مع جمال من أجل تحريره من الاعتقال (الذي تحقق نتيجة أمر من عزيز بيك، رئيس استخبارات أحمد جمال).(46) وعندما نجح الشيخ عبد القادر المصغَّر، الذي عمل مبعوثاً للسكاكيني، في هذا المسعى (في 10 كانون الثاني/يناير 1918)، كتب السكاكيني بحماسة: "قد يكون جمال باشا الصغير صغيراً باسمه، لكنه كبير بصيته. وإنه بقادة مثله تبنى الأمم. حيثما حل يقرنه الناس بالحب والاحترام الكبيرين." ربما يشعر القارئ في هذا الكلام بنوع من النفاق، إلاّ إنه كلام كُتب في يوميات السكاكيني الخاصة، ولم يكن لغرض النشر. ولعله من الجدير بالأهمية الإشارة إلى أن المرسيني نفسه كتب إلى السكاكيني، في رسالة اعتذارية حمَّلها مبعوثه، أن اعتقاله وسجنه كانا غلطة.(47)

جمال باشا المرسيني، قائد الجيش الثامن في القدس في سنة 1915، مع ابنه وابنته، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية – مجموعة خليل رعد

هذا، وقد تم تأكيد هذه المواقف، أيضاً، من جانب القيادة الألمانية في دمشق، فخلال هذه الفترة الأخيرة كان على جمال المرسيني أن ينسق مع الفريق أول أوتو ليمان فون ساندرس، ومع فون فالكينهاين الذي عيّنه أنور باشا رئيساً لقوات الصاعقة المشكّلة حديثاً خلفاً لأحمد جمال باشا. وأورد فون ساندرس المقولة التالية في مذكراته:

> *عرف محمد جمال المرسيني البلاد العربية والعرب جيداً منذ أعوام خدمته في هذه الأقاليم، وقد وثق به السكان لأنه اعتُبر حكيماً وعادلاً، كما أنه عمل، عدة مرات، كممثلهم الذي يطرح تطلعاتهم أمام الحكومة. ومما لا شك فيه، أنه كان جنرالاً حكيماً يمكن الاعتماد عليه.*(48)

وثمة شهادة أُخرى وردت على لسان الشيخ عبد القادر المظفر، العضو القيادي في "جمعية الاتحاد والترقي" وأحد العرب القليلين المقربين من أحمد جمال باشا (إلى جانب الأمير شكيب أرسلان، والشيخ أسعد الشقيري من عكا، والشيخ عبد العزيز شاويش، رئيس الكلية الصلاحية في القدس). فقد كان الشيخ المظفر، في إبان حملة السويس، ملحقاً بإحدى كتائب الجيش الرابع الموكل إليها التعبئة الدينية، وعندما استُبدل أحمد جمال بجمال المرسيني، بقي المظفر مع الجيش وعيِّن مفتياً بدلاً من الشيخ أسعد الشقيري.(49) وقد بقي موالياً للحكم العثماني حتى نهاية الحرب، و(خلافاً للشقيري) واصل تعبيره عن مشاعره الموالية للعثمانيين حتى بعد أن احتل الإنجليز فلسطين وشرق الأردن. وبالنسبة إلى المظفر، فإن تعيين المرسيني على نحو عاجل من جانب إستانبول، إنما تم لتدارك الخراب الذي تسببت به أفعال أحمد باشا للدولة العثمانية. وفي إحدى المرات اقتبس المظفر من أقوال جمال المرسيني ما يلي: "لقد كانت الأعمال

الاعتباطية لأحمد جمال (ضد القوميين العرب) مبنية على انحيازه الظنّي الخاص لا على حقائق." وعلى الرغم من عدم دقة هذا التقدير، أخذاً بعين الاعتبار تنسيق جمال لنشاطاته مع أنور والحكومة، فإنه يزال تقديراً مهماً للإشارة إلى التحوُّل في سياسات القيادة. وبعد تعيين المرسيني، أفرج عن عدد من السجناء العرب، بمَن فيهم ثلة ممن كانوا ينتظرون حكم الإعدام.[50] ومع ذلك، فإن دروزة يعتقد أن هذه التصرفات كانت قليلة، وأنها جاءت بعد فوات الأوان.[51]

الخرائطية العثمانية: الحدود والثغور

تميزت "رسالة فلسطين"، إلى جانب كونها مسحاً للبلد، عسكرياً ولوجستياً، بغنى محتواها الخرائطي المشتمل على خطاطات طوبوغرافية سياسية منفصلة، وأكثر من ذلك، وعلى نحو استثنائي، باحتوائها على خطاطات إثنوغرافية. وقد استخدمت أغلبية الخرائط الرسمية للأقاليم السورية تعبير "فلسطين" للدلالة على منطقة تشمل متصرفية القدس وتتخطاها، أي المنطقة المحصورة في ولاية بيروت من الشمال، وولاية سورية من الشرق، وفي سيناء (صحراء التيه) من الجنوب.[52] هذا، وقد حددت "رسالة فلسطين" فلسطينَ لتشتمل على سناجق عكا (الجليل)، ونابلس، والقدس (الشريف)،[53] وبذا، تكون وسَّعت الحدود العثمانية لفلسطين، على نحو واضح، لتشمل جزءاً كبيراً من إقليم بيروت المحدد بنهر الليطاني. ولا شك في أن هذا الترسيم يتناغم مع التحديد الأوروبي للأرض المقدسة، ويتوافق، بأقل من ذلك، مع التصورات اليهودية التوارتية لـ "أرض إسرائيل" التي كانت تغطي مساحة أكبر من ذلك كثيراً.

تمتاز الخرائطية العثمانية لفلسطين وسورية بتاريخها الغني وتوافقها مع الأصول الإسلامية والأوروبية. فالمصادر الأقدم، التي تظهر ترسيماً للساحل السوري، كانت مبنية على رسومات ملاحية ذات استخدامات عملية، وقد خطّها جغرافيون – رحالة مشهورون. ولعل الأهم بين هؤلاء، هو بيري رايس (1465 – 1554) الذي اتسمت خريطته للبحر الأبيض المتوسط في "كتاب البحرية" (1528) بكونها رائعة فنية، وكذلك كاتب شلبي (1609 – 1657) في كتابه "تحفة الكبار في أسفار البحار" (المنشور في سنة 1729) الذي يشكّل الترسيم الخرائطي الأول للأقاليم الأناضولية والسورية.[54] بالإضافة إلى ذلك، فإن عمل شلبي يحتوي على مواد وصفية تفصيلية وإثنوغرافية عن هذه المناطق تم استقاؤها من رحلاته الخاصة، وهو عمل يؤكد استعادة مسميات حدود الوحدات الإدارية لجند فلسطين، التي كانت مستخدمة في أوائل الفترة الإسلامية (الأموية)، والتي كانت مرتكزة بدورها، على الممارسات الرومانية – البيزنطية.[55] وثمة خريطتان من كتاب "تحفة الكبار" لكاتب شلبي لهما أهمية هنا، وهما: الأولى، خريطة البحر الأبيض المتوسط التي تحتوي على "إيالة الشام" و"أرض فلسطين"، التي ربما تكون الإشارة الأولى من هذا القبيل في الخريطة العثمانية؛ الثانية، خريطة بعنوان: "إقليم جزيرة العرب" وتحتوي على ترسيم أوضح لـ "ارض فلسطين" يمتد عمودياً إلى قرابة منتصف الساحل السوري. أمّا النص المصاحب لهاتين الخريطتين، فيصف حدود فلسطين المكوَّنة من سنجقَي غزة والقدس: "في الجنوب الغربي، يمتد الحد بين البحر [الأبيض] المتوسط والعريش إلى بريَّة الإسرائيليين (سيناء). وعلى الجنوب الشرقي، يقع البحر الميت (بحر لوط) ونهر الأردن. وفي الشمال، تمتد الحدود من نهر الأردن إلى حدود الأردن إلى أن تبلغ قيساريا."[56]

ويصف كاتب شلبي فلسطين بأنها "أنبل التقسيمات الإدارية لسورية"، ويركز معظم ملاحظاته بشأن المنطقة التي زارها في أثناء حجه إلى القدس ومكة خلال الفترة 1633 – 1634، على وصف تفصيلي للمراكز الحضرية، وسكانها، وطقوسهم. فالكم الأكبر من ملاحظاته بشأن فلسطين يدور حول غزة والقدس والخليل، حيث يلاحِظ في هذه الأخيرة، وفي لغة هي خليط من العربية والتركية، أن الناس منقسمون إلى مجموعتين متناحرتين: "القيسيين" (أو البيض – "أقلو") و"اليمنيين" (أو الحمر – "قيزلو"). وعندما ينشب الصدام يصرخ الحمر: "يا لهو بر"، ويصرخ البيض: "يا آل معروف." ولا شك في أن هاتين المجموعتين عاشتا منذ الأزمنة ما قبل الإسلامية واحتفظتا بكل ما في الجاهلية من تعصب.[57]

لقد اقتضت الحاجات التجارية والعسكرية معايير جديدة لرسم الخرائط العثمانية في القرن الثامن عشر، وهذا الأمر يُلحظ في "الأطلس الجديد" لمحمود رائف أفندي الذي نشرته كلية الهندسة العسكرية في الآستانة في سنة 1803،[58] إذ إنه يشكّل وثيقة فارقة في الإصلاحات العثمانية

الجديدة التي وضعها السلطان سليم الثالث في "النظام الجديد" بهدف الارتقاء بالإدارة العثمانية إلى المعايير الحديثة. وعلى الرغم من استناد "الأطلس الجديد" إلى مصادر أوروبية (وبصورة رئيسية إلى "الأطلس العام" لوليم فادن)، فإنه يحتوي على تكييفات عثمانية مهمة للقراءة الجغرافية للأقاليم، فضلاً عن اشتماله على تقديم مهم من جانب محمود أفندي.[59] كما أن خريطتين للأقضية السورية احتوتا على خرائط لـ "فلسطين" و"أرض فلسطين"، كجزء من برِّ الشام. وفي الخريطة الأخيرة، ترسم فلسطين لتظهر المنطقة التي تفصل بين آسيا العثمانية وإفريقيا العثمانية (وهذا، طبعاً، كان قبل حملة محمد علي في سورية).

كاتب شلبي "تحفة الكبار"، خريطة بلاد الشام وأرض فلسطين، إستانبول 1732

مع نهاية القرن التاسع عشر وعلى أعتاب القرن العشرين، غدت الخرائط العثمانية أكثر دقة فنياً، الأمر الذي جعلها قابلة للاستخدام في تحركات الفرق العسكرية والنشاطات التجارية. فعلى سبيل المثال، خريطة أنطون لطفي بيك لسنة 1891، والتي نشرتها الجمعية الجغرافية الخديوية، هي خريطة متخصصة بتحديد سكك الحديد في سورية وفلسطين.[60] وبعد سنة 1903م/1327 رومي، بدأت دائرة الخرائط الحكومية في إستانبول بإصدار خرائطها المتخصصة الخاصة، ومنها خريطة سنجق القدس المنمنمة على نحو راق، والمتوفرة في سنة 1904.[61] ومع حلول سنة 1912، أصدرت دار المطبوعات السلطانية سلسلة من هذه الخرائط للأقاليم السورية بمقياس رسم 1: 200.000، ومنها خريطتان تتميزان بجودة عالية لقضائي القدس ونابلس.[62]

الأطلس الجديد "أرض فلاستان وبر الشام" إستانبول 1803 – مكتبة الكونغرس

بالإضافة إلى ذلك، وكما ذكر آنفاً، فإن الحدود الإدارية لسنجق القدس، ومتصرفية القدس لاحقاً، لم تكن في هذه الخرائط كلها هي ذاتها حدود منطقة فلسطين، إذ كانت القدس، سنجقاً أو متصرفية، مرسومة ومحددة، بينما كانت حدود فلسطين مرنة وغير محددة. ومع أن الاستخدام الموسع الجديد لتعبير بلاد فلسطين من جانب السلطات العسكرية العثمانية في "رسالة فلسطين"، لم يكن مسبوقاً، إلاّ إنه ليس اعتباطياً. ففي المراسلات العثمانية الرسمية ثمة استخدام لمصطلح "أرض فلسطين" للدلالة على مناطق غربي نهر الأردن من دون أن يتم حصرها في سنجق القدس،[63] ذلك بأن التعريف العثماني للأرض المقدسة يشتمل على الجليل، ويرجع في حقيقة الأمر إلى فترة أقدم؛ فترة الحملة العسكرية المصرية على سورية. ففي سبيل تدشين قيادة موحدة ضد جيوش إبراهيم باشا في سنة 1830، اتخذ الباب العثماني العالي خطوة غير مسبوقة في توحيد سناجق القدس ونابلس وعكا (أي فلسطين الحديثة) بإمرة حاكم عكا، عبد الله باشا (1818 – 1832).[64] ويتتبع كل من بطرس أبو منَّة وألكسندر شولش أصول هذه الوحدة إلى حين اقتراح السلطان وبمباركة أوروبية، بعد عشر سنوات، في سنة 1840، تسمية محمد علي "حاكماً مدى الحياة" لعكا والسناجق الجنوبية لسورية المحددة برأس الناقورة شمالاً، ورفح جنوباً، وذلك كخطوة استباقية اتُّخذت، على الأرجح، لضمان إعادة إدماجه [محمد علي] في الأراضي السلطانية،[65] وكان من شأن هذا أن يجعله خديوي مصر وفلسطين معاً.

لقد تابعت القوى الأوروبية هذه الخطة لكيانية فلسطينية مستقلة. وفي سنة 1872 نجحت، جزئياً، في الحصول على الموافقة العثمانية على أن "سناجق القدس ونابلس وعكا تم توحيدها لتشكّل ولاية فلسطين."[66] وكُلّف ثريا باشا، الذي كان في حينه حاكماً على حلب، حكمَ الولاية الجديدة، غير أن هذا الاقتراح لم يدم طويلاً، وأُبطل بفرمان من إستانبول تم فيه إلغاء ولاية القدس الجديدة وحلُّها في تموز/يوليو 1872 قبل شهر من تعيين ثريا تقريباً.[67] لقد كان الصدر الأعظم والحكومة متوجسين من أن تشكل هذه الكيانية الجديدة حافزاً للقوى الأوروبية على التدخل من أجل السيطرة على الأراضي المقدسة ووضعها تحت حمايتها. ولذا، اعتقد العثمانيون أن تقسيم فلسطين إلى منطقتين (ولاية بيروت وسنجق القدس) من شأنه أن يشتت النفوذ الأوروبي.[68] غير أن أبو منَّة يعطي تفسيراً آخر، ففي رأيه أن إستانبول كانت لا تزال تترنح في إثر مخططات الضم المصرية، إذ لم يكن مضى أكثر من ثلاثة عقود على سحب إبراهيم باشا لقواته من سورية، واعتقد الباب العالي أن وضع ولاية القدس تحت حكم إستانبول المباشر من شأنه

أن يوجد عائقاً يحول دون محاولة أُخرى من المصريين.[69] ومهما يكن الأمر، فإن هذا التقسيم لفلسطين استمر حتى بداية الحرب العالمية الأولى.

التصورات العثمانية لفلسطين: إثنوغرافيا وصفية

لقد تصور الحكم العثماني فلسطين، من ناحية عرقية، جزءاً من مناطق الشام التي اشتملت، عند مطلع القرن، على ولايات بيروت وسورية، ومتصرفية القدس (كانت ولاية رسمية). وبمصطلحات إدارية، فإن كلمة "فلسطين" كانت مستخدمة في الخرائط العثمانية لتلك الفترة رديفاً لمتصرفية القدس الشريف،[70] أمّا في التقارير الإدارية، فإن فلسطين كانت تعبيراً غير رسمي مساوياً لمفهوم الأراضي المقدسة، وفي كثير من الأحيان، ممتداً إلى ما وراء حدود الولاية، ولا سيما امتداداتها الشمالية. وقد أضاف إلى المكانة الخاصة لفلسطين كونها أرض الحرم الشريف، والأماكن المقدسة المسيحية واليهودية؛ هذه المكانة التي نمت بالوجود المتزايد للحجاج من أوروبا (وأغلبيتهم من المسيحيين واليهود)، فضلاً عن الحجاج من الهند وشمال إفريقيا (ومعظمهم من المسلمين).

وقُدِّر التعداد الإجمالي للفلسطينيين في "رسالة فلسطين" بنحو "700.000" نسمة في سنة 1331 رومي/1915م، الأمر الذي يشير إلى أن المؤلفين المجهولين للرسالة أضافوا في حساباتهم قضاءي عكا ونابلس إلى لواء القدس.[71] وهنا، نجد تصورين متضاربين لوصف إثنيات أهل البلد الأصليين في الرؤية العثمانية: ففي السير الوصفية لشعوب الأراضي المقدسة، تحت وصف "سكان" (أهالي)، يظهر هؤلاء السكان خليطاً من المسلمين والمسيحيين واليهود من فرق وشيع متعددة. وعلى الرغم من ذلك، فإن السكان، في الخريطة الإثنوغرافية المصاحبة للنص، يغدون أيضاً مزيجاً من قوميات تسيطر على المشهد، وجيوباً من شيع متداخلة، وتكتلات دينية – عرقية متداخلة مع القوميات. وتغطي الخريطة أنحاء كبرى من الساحل السوري وجنوبي الأناضول، بينما تنقسم المجموعات "القومية" إلى: الأتراك، والتركمان، والعرب، والسوريين. ويغطي السكان "السوريون" كامل المرتفعات الفلسطينية، وجبل لبنان، والشعب المستقر في شرق الأردن، والساحل السوري بأكمله حتى لواء الإسكندرون. أمّا "العرب"، فهم سكان شرقي حمص، وحماة، ودمشق، وجنوبي غزة.

ومن اللافت في هذه الخريطة، وبالمقدار ذاته، هو التمييز بين الأتراك والتركمان، فـ "الأتراك" هم سكان غربي الأناضول، بينما "التركمان" مصطلح يستخدم على العموم لسكان سيواس والمناطق التي تقع إلى الشرق منها. وهنا، نتساءل: كيف يمكن أن نفسر التقسيم الرئيسي للشرق العثماني إلى أتراك، وتركمان، وعرب، وسوريين، ثم يتخلل هذا التصنيف مجموعات، منها الدروز، والإسماعيليون، واليهود، والموارنة، والنصيريون، والمتاولة، والروم (الأورثوذكس)؟ فعلى العكس من التصور الشائع، فإن القيادة العثمانية لم تقسم الأناضول والساحل السوري إلى عرب وأتراك، وإنما افترضت أن السكان الرعايا جميعهم ينتمون إلى فئة المواطنين العثمانيين. فالتقسيم العرقي كان، على الأرجح، مبنياً على تصوّر عرقي يميز بين سكان الحاضرة المستقرين (السوريون والأتراك) من جهة، وسكان البادية الرُّحل وشبه الرُّحل (التركمان و"الأتراك الآخرون"/ياخود تركي) من جهة أُخرى، الذين اقتضوا استراتيجيا عسكرية مغايرة.

"فلسطين رساله سي" – الخريطة الإثنوغرافية لفلسطين والساحل السوري، القدس: المطبعة العسكرية، 1915

شغل الخطاب العثماني بشأن القومية والعرقية سجالات الصحافة العثمانية في إستانبول والأقاليم العربية بعد الثورة الدستورية. ففي سورية وفلسطين غدا المدُّ المتعاظم للتيار القومي مركّزاً على قضايا اللغة، وعلى استخدام اللغة العربية في المناهج المدرسية وفي المراسلات الرسمية (كما يذكر كل من دروزة، وقدري، والحصري). هذا، وتشير مذكرات جندي عثماني غربي في الجيش الرابع إلى أن السكان، عساكر ومدنيين، كانوا على وعي حاد بهوية الحكام المحليين والقادة العسكريين. فكلمات مثل "الأرناؤوطي" (الألباني)، و"السوري"، و"الحجازي"، و"البلغاري"، و"التركي"، و"البشناقي" (البوسني)، كانت تفريقات شائعة على الرغم من عدم احتوائها بالضرورة على تمييزات سلبية مضمرة.[72] غير أنه بتقدم الحرب صارت تُسمع على نحو متزايد تعبيرات، مثل: "الأتراك الظالمين" و"النير التركي"، ومع ذلك فإنها لم تعن الشيء ذاته، لأن الجنود العرب كانوا يعرّفون في الوقت نفسه، عن أنفسهم كمواطنين عثمانيين.

إلاّ إن منظور المركز السلطاني في الآستانة كان مختلفاً، وقد سلطت بالميرا بروميت، في مراجعتها للصحافة العثمانية الثورية، أضواء مهمة على التصوير النمطي العرقي خلال الأعوام الأخيرة للحكم العثماني. فالتصوير، عرقياً، في الكاريكاتور السياسي، اقتصر على اليونانيين والبلغار والألبان فقط (وفي الأغلب من خلال الملبس)،[73] أمّا العرب فلم يُصوَّروا على نحو سلبي إلاّ عندما رُبطت دائرة مستشاري عبد الحميد الفاسدين ("القردة") بالنظام الرجعي القديم. وما عدا ذلك، فقد نُظر إلى العرب، في معظم الأحيان، كضحايا الإمبرياليتين الإيطالية في ليبيا والبريطانية في مصر، وأنهم يناضلون لتحرير أنفسهم، وفي حالة مصر من أجل استعادة الحكم العثماني من الهيمنة البريطانية.[74]

غير أن الوضع تغير على نحو جذري بعد ثورة الشريف حسين العربية في الحجاز في سنة 1916، إذ بدأ أحمد جمال باشا، ورفيقه فالح رفقي بيك (أتاي)، بالحديث عن "الخيانة العربية" و"الطعن في الظهر."[75] ومع ذلك، فقد استمر التمييز بين السوريين والعرب، وخصوصاً عندما حارب الجنود السوريون ببسالة دفاعاً عن الأناضول في جناق قلعة وغاليبولي. وتشير بروميت وكيالي، إلى أن التمييزات في الصحافة بُنيت على أساس مناطقي أكثر منه تبعاً للولاءات العرقية. ففي أثناء دراسة رسوم الكاريكاتور الهجائية، تلاحظ بروميت أنه "... باستثناء (الـ) صيغة (الـ) مناوئة للإمبريالية، فإنه من الصعوبة بمكان إيجاد ((العربي)) في هذه الرسومات. إنه لا يظهر كانفصالي أرعن يطالب النظام الجديد بأمة عربية، ولا كحاو لرموز الإرهاب والمشكلات كما سيبدو في حقبة لاحقة في الغرب. وفي حقيقة الأمر، فإن المرء يمكنه تصفح مئات الرسوم الكاريكاتورية العثمانية من دون أن يظفر بشخصية واحدة يمكن وسمها بـ ((عربي)) بشكل جازم، كما يمكنه أن يتصفح مئات الرسوم الكاريكاتورية من دون العثور على شخصية واحدة موسومة بـ ((تركي))، إلاّ حين يكون ((التركي)) رديفاً لـ ((العثماني)) عامة، ولـ ((العثماني)) لتمييزه من ((الأوروبي)) خاصة."[76] غير أنه، وخلال بضعة أعوام في أثناء الحرب، بدأ هذا التماهي بين "العثماني" و"التركي" عملية توليد للتمايزات والإقصاءات التي أفضت إلى تقويض شرعية تعبير "عثماني" كمفهوم شامل للعنصر المشترك بين المجموعات العربية والتركية.

خاتمة: القليل بعد فوات الأوان؟

إن نشر "رسالة فلسطين" (1915)، كمسح للبلاد من جانب فيلق الجيش الثامن، قبل مئة عام تقريباً، أمر يدعو إلى المراجعة والتقويم. فالرسالة دليل فريد لأنها تركز على منطقة هي "فلسطين"، التي لم تشكّل وحدة إدارية في الإمبراطورية. فقد اشتملت فلسطين في حينه، على متصرفية القدس (التي كانت ولاية رسمية)، إضافة إلى مناطق مهمة في الشمال (كانت أجزاء من ولاية أُخرى، هي ولاية بيروت). ولعل الجانب الأكثر أهمية في الوثيقة هو التوسيع الافتراضي لحدود فلسطين كي تشمل الجليل وأجزاء من الجنوب اللبناني حتى نهر الليطاني.

لقد كان الأتراك مدركين الجانب الأيديولوجي الجاذب للأرض المقدسة في أعين قوات الحلفاء، كما كانوا مدركين، عبر حلفائهم الألمان والنمساويين، المصالح الإمبريالية الغربية، حتى قبل إصدار بنود اتفاقية سايكس – بيكو في تشرين الأول/أكتوبر 1917. وقد روّعهم قطعاً، وأكثر من ذلك كله، مخططات الحلفاء لتحويل الأقاليم العربية في الإمبراطورية إلى مناطق نفوذ فرنسية، وإيطالية، وروسية، وبريطانية. ولذا، فإن إعادة تعريف حدود فلسطين، هدفت، جزئياً، إلى استباق هذا التقسيم.

إن حقيقة اعتماد "رسالة فلسطين"، في كثير من بياناتها الطوبوغرافية والديموغرافية، على الأدلة العسكرية الفرنسية والبريطانية للأراضي المقدسة، ولمناطق المشرق العربي، لم تجعلها "أقل عثمانية". فالمخططون الاستراتيجيون في قيادة فيلق الجيش الثامن استخدموا هذه المعلومات لاستحداث دليل عسكري كان الغرض منه خدمة الرعايا العثمانيين بصورة خاصة – عساكر ومدنيين. ومع أن هذا يمكن استقاؤه من مسوحات المياه، وأنظمة الزراعة، وشبكات الطرق، إلاّ إن من الممكن استخلاصه على نحو أكثر أهمية من الطريقة التي وصفت بها وصُنّفت جماعات السكان المحليين، وبناها الدينية والاجتماعية، وعاداتها وتقاليدها.

يشوب "رسالة فلسطين" مقدار معين من الرؤية الاستشراقية في تصوراتها الدينية والعرقية للأقليات، وفي الطريقة التي يتقاطع فيها الدين مع العرق. وإذا ما تجاوزنا هذه التصورات، فإن ثمة افتراضاً لمواطنة عثمانية راسخة في هذا الدليل

العسكري، ولتقويمات أُخرى على طراز "السالنامه" تجعل هذا الدليل مختلفاً عن الأدلة العسكرية للجيشين البريطاني والفرنسي بشأن "مناطق العدو" في مسرح العمليات الحربية في الشرق. ولذا، فإن نقاش البنية العرقية لسكان فلسطين الأصليين هنا، إنما يتم كامتداد للتصنيفات الاجتماعية للمجموعات العثمانية التي وُجدت، أيضاً، في الأناضول وسورية، وإن كانت بمزيج سكاني مغاير. ولعل أفضل الأمثلة لهذا التمييز هو حين يأتي المؤلفون المجهولون لـ "رسالة فلسطين" إلى ذكر يهود سورية، بصفتهم متشكلين من إسرائيليين محليين يتحدثون باللغة العربية مقارنة باليهود الذين كانوا حجاجاً ومهاجرين غير عثمانيين يتحدثون باللغتين اليديشية والروسية.

وفيما يتعلق بالسكان العرب، فإن التمييز الأكثر أهمية في "الرسالة" هو بين السوري والعربي، إذ يشكل السوريون الجزء الأكبر من سكان الساحل بمن فيهم السوريون الحضر والفلاحون. أمّا مصطلح "عربي"، فكان محصوراً في التشكلات "القبلية" شرقي السلط وحوران، كما أنه يمتد إلى هامش مراكز حضرية رئيسية في العراق. وعليه، فإن ثمة ثلاث مجموعات من "العرب" في التفكير العثماني في إبان الحرب: "عرب الحجاز" ورجال القبائل العراقية الذين "خذلوا" الدولة العثمانية بالتحالف مع الإنجليز؛ "عرب ليبيا ومصر والمغرب" الذين تم النظر إليهم كمحاربين ضد المستعمرين الإيطاليين والفرنسيين والبريطانيين من أجل الانضمام إلى الأرض العثمانية الأم؛ "عربان" القبائل العربية الذين استوطنوا شرق سورية. علاوة على ذلك استُحدث تمييز غير متبلور بين السوريين (القوات التي قاتلت إلى جانب العثمانيين في غاليبولي والسويس) من ناحية، وبين ما يمكن وصفه بالجنس "العربي" غير المدجن والذي لا يمكن الاعتماد عليه من ناحية أُخرى. ومن الواضح أن هذا التفريق كان تصنيفاً أيديولوجياً، بشكل لافت، ولم يكن له مرةً وضوحٌ مفاهيمي، ذلك بأنه بعد الثورة الكبرى، انضم العديد من "السوريين" إلى الثورة العربية تحت شعار استقلال سورية والدولة العربية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن كثيرين من السوريين (بمن فيهم أهالي لبنان وفلسطين وشرق الأردن) بقوا موالين للنظام العثماني، ومنحوا هذا التقسيم بعض الشرعية. كما أنه لا بد من إضافة أن هذا الغموض بشأن "مَن هو العربي؟" لم يكن غريباً على النخبة السياسية والعسكرية التركية. فكلمة "عرب"، التي كانت تشير تحديداً إلى البدو والتشكيلات القبلية، كانت، في معظم القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين، مألوفة لكثيرين، إن لم يكن لأغلبية المثقفين في مصر وبلاد الشام. ومن منظور العاصمة السلطانية (وقد يتردد المرء هنا في القول "الجانب التركي"، لأن النخبة الإستانبولية المثقفة لم تكن تركية بالكامل)، فإن الوضع كان معقداً على نحو مشابه، إذ على الرغم من مقاومة القوميين العرب (فضلاً عن القوميتين اليونانية والأرمنية) ضد نزعات التتريك الآخذة في الظهور في صفوف "جمعية الاتحاد والترقي"، فإن فكرة "التتريك"، ومنذ فترة أبكر من ذلك كثيراً، كانت إشكالية بالنسبة إلى العثمانيين الجدد. وكما يشير سُكّرو هاني ــ أوغلو، فإن "... (أعضاء) ((تركيا الفتاة)) امتنعوا من بلورة نظرية قومية تتضمن العرق خلال الأعوام الأولى لحركتهم... وثمة قليل من الشك في أن هذا كان بسبب أن الأتراك، في التراتبية العرقية الداروينية، أي، في المنظور الأوروبي، كانوا دوماً يحلّون في المراتب الأدنى."[(77)]

لقد كانت الإحالات على الفلاحين مشبعة بإشارات التخلف في الاستعمالات العربية والتركية، غير أن أوضاع الحرب العالمية الأولى غيرت هذا كله، إذ بدأت الدولة العثمانية، تحت سيطرة "جمعية الاتحاد والترقي"، باستخدام الإسلام عاملاً تعبوياً ضد الحلفاء، وباعثاً على تقويض شرعية تحديات الحجاز ضد علمانية "تركيا الفتاة" والدستور الجديد. وفي هذه الفترة غدت الهوية الإسلامية ذات أهمية قصوى في الخطاب العثماني العام، كـ "دلالة على المواطنة"، كما أن إثنية الأقليات أمست معترفاً بها كمؤشر انفصالي.[(78)] وكانت هذه فاتحة التشكُّل الجمهوري للمواطنة "العثمانية ــ التركية" العلمانية الجديدة التي حافظت، إلى حد ما، على النفس التعبوي الإسلامي، وقد ورث، لاحقاً، النظام الكمالي، بقيادة أتاتورك، هذا النفس التعبوي الإسلامي في تعريف القومية التركية الحديثة.

وهنا، يمكن القول إن السياق السياسي لـ "رسالة فلسطين" كان محاولة من القيادة العثمانية لإعادة تعريف علاقتها بالأقاليم العربية عامة وبفلسطين خاصة. هذا، وقد ترتب على فشل حملة السويس، والصعوبات التي تولدت من الأعمال الحربية التي عانى جرّاءها السكان المحليون بعد سنة 1915، بما في ذلك أثر الحصار الساحلي الذي أعلنته قوات

الحلفاء ضد الأقاليم السورية، ردة فعل عنيفة في صفوف العرب العثمانيين. وأدى هذا إلى تقوية القوى الساعية للحكم الذاتي داخل الإمبراطورية، كما شجع القوى الانفصالية على طرح فكرة الاستقلال – بدعم فرنسي وبريطاني ملحوظين. أمّا التصرفات القمعية للجيش الرابع بقيادة أحمد جمال باشا، بالإضافة إلى الأعمال الوحشية لتشكيلات أنور المخصوصة بقيادته شخصياً ضد القوميين العرب الذين كانوا أقلية في بداية الحرب، فكانت عوامل حاسمة في الانزلاق نحو الانفصالية. وهنا، نشهد كيف أن القيادة العثمانية سعت للمصالحة مع السكان العرب بعد سنة 1916: أولاً، باسترضاء الثورة الحجازية بقيادة الشريف حسين؛ ثانياً، بعزل أحمد جمال وتعيين محمد جمال المرسيني مكانه.

إن أسلوب ومضمون "الرسالة"، التي كُتبت في فترة جمال الصغير، يشيران إلى أن فلسطين كانت منطقة بالغة الأهمية في الاستراتيجيا العثمانية، مدنياً وعسكرياً، وأن القيادة العثمانية كانت ترى في الإقليم وسكانه منطقة محورية في الإمبراطورية العثمانية. كذلك، فإن كتابات معاصرة لكتّاب عرب في بيروت، ودمشق، والقدس (سرعان ما نُسيت وامَّحت) تُظهر أن تعيين جمال المرسيني عكس تحولاً إيجابياً في مواقفهم من إستانبول والعثمنة، كما أشار إلى بداية مصالحة، وبداية حقبة جديدة في العلاقات العربية – التركية. غير أن محمد عزة دروزة، الذي كان هو نفسه مؤيداً محنكاً وعضواً في "جمعية الاتحاد والترقي"، يلاحظ بفطنة بالغة أن ذلك كان "تحولاً صحيحاً نُفّذ بعد فوات الأوان." ■

(*) أستاذ علم الاجتماع في جامعة بير زيت.

(**) لقد دعمت هذا البحث منحة من أصدقاء مؤسسة الدراسات الفلسطينية، في ربيع سنة 2010. ويشكر المؤلف كلاً من الأساتذة إرفن شيك؛ أدهم آلدم؛ حسن كيالي؛ سيبيل الصائغ على ملاحظاتهم بشأن "رسالة فلسطين". كما يشكر الزملاء عصام نصار وريما حمامي ورشيد الخالدي على تعليقاتهم النقدية، والأستاذ محمد الصفدي على ترجماته الحصيفة من التركية. ويعبر عن امتنانه، أيضاً، لدائرة الخرائط في جامعة كمبردج، ودائرة الخرائط في مكتبة الكونغرس، وللبروفسور إرتوغرول أوكتين وجامعة باجهشير في إستانبول لتزويده بخرائط كاتب الشلبي، "خرائط الأناضول وسوريا".

ترجمة: عبد الرحيم الشيخ.

المصادر

(1) مقتبس في: محمد عزة دروزة (1971)، "نشأة الحركة العربية الحديثة: انبعاثها ومظاهرها وسيرها في زمن الدولة العثمانية إلى أوائل الحرب العالمية الأولى: تاريخ ومذكرات وذكريات وتعليقات" (صيدا: المكتبة العصرية)، ص 778.

(2) المصدر نفسه، ص 296.

(3) المصدر نفسه، ص 295.

(4) Palmira Johnson Brummett (2000), *Image and Imperialism in the Ottoman Revolutionary Press, 1908-1911*, SUNY Series in the Social and Economic History of the Middle East (Albany, N.Y.: State University of New York Press).

(5) أحمد قدري (1993)، "مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى"، "قضايا وحوارات النهضة العربية"، 9 (دمشق: وزارة الثقافة، طبعة ثانية)، ص 8 – 9.

(6) المصدر نفسه، ص 6. ويناقش دروزة سيرورة حملة التتريك وما صاحبها من تصريحات عربية في دوائر "جمعية الاتحاد والترقي" في: دروزة، مصدر سبق ذكره، ص 300 – 304.

(7) قدري، مصدر سبق ذكره، ص أ – ب.

(8) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص 295 – 296.

(9) هذا القسم السيري مأخوذ من: Altay Atli, “Cemal Pasha”, in “Turkey in the First World War”: http://www.turkeyswar.com/whoswho/cemal/who-cemal.htm

(الدخول بتاريخ 8 حزيران/يونيو 2010).

(10) Ibid.

(11) قدري، مصدر سبق ذكره، ص 39.

(12) المصدر نفسه، ص 39 – 52. ويدّعي قدري أن هذه المواقف الانفصالية كانت نتيجة فصيل صغير في حزب اللامركزية الإدارية بقيادة حقي العظم، ولم تعكس مواقف حزب اللامركزية الذي بقي موالياً. انظر: المصدر نفسه، ص 43.

(13) المصدر نفسه، ص 47.

(14) Tilman Lüdke (2005), *Jihad Made in Germany: Ottoman and German Propaganda and Intelligence Operations in the First World War* (Studien zur Zeitgeschichte des Nahen Ostens und Nordafrikas), bd. 12 (Münster: LIT), p. 75.

(15) Ibid., p. 76.

(16) محمد عزة دروزة، "مذكرات محمد عزة دروزة: سجل حافل بمسيرة الحركة العربية والقضية الفلسطينية خلال قرن من الزمن 1305 - 1404هـ/1887-1984م" (بيروت: دار الغرب الإسلامي)، ص 242.

(17) Lüdke, op. cit., pp. 55-83.

(18) Ibid.

(19) عزيز بيك (1933)، "الاستخبارات والجاسوسية في لبنان وسوريا وفلسطين خلال الحرب العظمى، 1913 - 1918" (مترجم عن التركية)، (بيروت).

(20) دروزة، "مذكرات..."، مصدر سبق ذكره، ص 241.

(21) Hasan Kayali (1997), *Arabs and Young Turks: Ottomanism, Arabism and Islamism in the Ottoman Empire, 1908-1918* (Berkeley: University of California Press), pp. 193-194.

(22) Ibid., p. 195.

(23) Great Britain (1920), *A Handbook of Syria: Including Palestine* (London: H.M. Stationery Office).

(24) Harry Charles Luke, Edward Keith-Roach, eds., Introduction by Herbert Samuel (1922), *The Handbook of Palestine*, Issued under the Authority of the Government of Palestine.

(25) Edmund Bosworth (1986), “The land of Palestine in the Late Ottoman Period as Mirrored in Western Guide Books”, *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 13 (1), p. 39.

(26) Antonin Jaussen (1908), *Coutumes des Arabes au pays de Moab* (Paris).

أود أن أشكر أدهم آلدم (Edhem Eldem) على لفت انتباهي إلى كتاب جوسان.

(27) مقتبس في: محسن محمد صالح (صيف 2005)، "موقف أهل شمال فلسطين من نهاية الدولة العثمانية وبداية الاحتلال البريطاني"، "مجلة الدراسات الفلسطينية" (بيروت)، العدد 63، ص 64 – 65.

(28) المصدر نفسه، ص 63 – 64.

(29) "رسالة فلسطين" ("رسالة سي")، (1331 عثماني/1915م)، (بيت المقدس: المطبعة العسكرية)، ص 12.

(30) المصدر نفسه، ص 13 – 14.

(31) المصدر نفسه، ص 29.

(32) المصدر نفسه، ص 28.

(33) المصدر نفسه، ص 38.

(34) المصدر نفسه، ص 37.

(35) المصدر نفسه، ص 30.

(36) المصدر نفسه، ص 34.

(37) المصدر نفسه، ص 32.

(38) صالح، مصدر سبق ذكره، ص 52 – 54.

(39) المصدر نفسه، ص 52.

(40) المصدر نفسه، ص 52 – 53.

(41) المصدر نفسه، ص 54.

(42) إحسان النمر (1961)، "تاريخ جبل نابلس والبلقاء" (نابلس: مطبعة جمعية عمال المطابع التعاونية)، المجلد 3، ص 66؛ صالح، مصدر سبق ذكره، ص 57.

(43) رفيق التميمي ومحمد بهجت (1914)، "ولاية بيروت" (بيروت: مطبعة الإقبال)، نشر في الوقت نفسه بالعربية والتركية.

(44) صالح، مصدر سبق ذكره؛ وانظر أيضاً: دروزة، "مذكرات..."، مصدر سبق ذكره، المجلد 1، ص 280.

(45) خليل السكاكيني (2003)، "يوميات خليل السكاكيني: يوميات، رسائل وتأملات"، أكرم مسلم (محرر) (رام الله: مركز خليل السكاكيني الثقافي)، المجلد 2، ص 24.

(46) المصدر نفسه، ص 264.

(47) المصدر نفسه.

(48) Liman von Sanders (1928), *Five Years in Turkey* (London: Bailliere, Tindall & Cox), p. 214.

(49) يعقوب العودات، "من أعلام الفكر والأدب في فلسطين" (1976)، "الشيخ عبد القادر المظفّر 1910 – 1949" (الأردن، عمّان: لجنة أصدقاء يعقوب العودات)، ص 565 – 584.

(50) السكاكيني، مصدر سبق ذكره، المجلد 2، ص 157، 221، 223 – 226، 245، 264، 305، 313.

(51) Altay Atli, “Order of Battle”, in “Turkey in the First World War”: http://www.turkeyswar.com/oob.htm

(52) انظر بشكل خاص:

“Kharita Da’iratsi Matbaasinda Tabaa Idilishder 1328 (1912)”, Kudus; “Kudus Sherif Sinjaghink Haritah,” no date; “Ottoman Map of Palestine, 1917-the Boundaries of the Jerusalem Governorate”; Rahmi Tekin, Yasar Bas, *Osmanli Atlasi* (Ekim, Istanbul, 2001).

(53) "رسالة فلسطين"، مصدر سبق ذكره، ص 1 – 2.

(54) Hakan Anameric, “History of Maps and Important Map Collections in Turkey”: http://www.worldcat.org/title/history-of-maps-and-important-map-collections-in-turkey/oclc/560648187&referer, p. 4.

(55) Kâtip Çelebi and Idris Bostan (2008), Tuhfetül-kibâr fî esfâril-bihâr: deniz seferleri hakkında büyüklere armagan. Ankara: T.C. Basbakanlık Denizcilik Müstesarlıgı.

(56) Bekir Karliga and Mustafa Kacar (2010), *Seventeenth Century Syria and Palestine in the Book of Jihannuma* (Istanbul: Bahcesir University), p. 37.

(57) الشلبي مقتبس في: .Ibid., p. 41

(58) Tab’hane-yi Hümayunda, *Cedid Atlas* (Istanbul, Turkey); William Faden and Mahmud Raif Efendi (1803) *Cedid Atlas Tercümesi* [Istanbul].

(59) Hümayunda, op. cit., pp. 18, 24.

(60) أنطون لطفي بيك (1891)، "خريطة السكك الحديدية بالمملكة العثمانية" (القاهرة: الجمعية الخديوية الجغرافية).

(61) Sarinay Yusuf (2009), “Kudus Sancagi Haritasi [1904]”, in *Osmanli belgelerinde Filistin* (Istanbul: T.C. Basbakanlık Devlet Arsivleri Genel Müdürlügü), p. 73.

(62) Kudus and Nablus, Harita Dairesi Matbaasinda Tab Edilmiştir, Sene-i ş. m. 1328.

(63) Muhannad Salhi (2008), *Palestine in the Evolution of Syrian Nationalism (1918-1920),* Chicago Studies on the Middle East (Chicago: Middle East Documentation Center), pp. 28-29.

(64) Alexander Schölch (2006), *Palestine in Transformation, 1856-1882: Studies in Social, Economic and Political Development* (Washington, D.C.: Institute for Palestine Studies).

(65) Ibid., p. 13.

وانظر أيضاً:

Butrus Abu Manneh (1979), “The Rise of the Sanjak of Jerusalem”, in *The Palestinians and the Middle East Conflict*, edited by Gabriel Ben-Dor (Ramat Gan: Turtledove Publishing), p. 23.

(66) Schölch, op. cit., pp. 13-14.

(67) Ibid., p. 14.

(68) Ibid.

(69) Abu Manneh, op. cit., pp. 24-26.

(70) “Ottoman Map, 1917”, op. cit.

(71) هذا قريب من الرقم الذي توصل له جستن مكارثي في فلسطين العثمانية ، وهذا هو عدد حاملي الجنسية العثمانية، وهو ما يستثني الأجانب المقيمين في الأراضي المقدسة في ذلك الوقت.

(72) انظر على سبيل المثال: "مذكرات إحسان الترجمان: جندي في الجيش الرابع"، في: سليم تماري (2008) "عام الجراد، الحرب العظمى ومحو الماضي العثماني من فلسطين: مع أيام مثيرة في حياة العسكري إحسان القصيرة: يوميات جندي عثماني 1915 – 1916" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ القدس: مؤسسة الدراسات المقدسية).

(73) Brummett, op. cit., pp. 69, 322.

(74) Ibid., pp. 70, 322-323.

(75) انظر على سبيل المثال:

Falih Rifki Atay (1918), *Ates ve günes* ([Istanbul]: Halk Kitaphanesi); Djemal Pasha (1922), *Memories of a Turkish Statesman, 1913-1919,* Kessinger Publishing’s rare reprints (Whitefish, MT: Kessinger Publishing, 2000).

(76) Brummett, op. cit., p. 323.

(77) مقتبس في: .Ibid

Ibid., pp. 324-325. (78)